ويضرب مثلا على ذلك فيقول: «ان من تساوى اجره في شهر كانون الاول (ديسمبر) مع الاجر المتوسط (اي ٣٣٣٨٥٠ شيكلا) يدفع اليوم ضريبة دخل بنسبة تقارب ٢٣ بالمئة من هذا الاجر، بينما كان يتوجب عليه دفع نسبة ١٤ بالمئة من الاجر كضريبة دخل لولا التآكل الذي حل بدرجات الضريبة ونقاط الاعفاء». وبطبيعة الحال، فان الفجوة بين نسبة الضريبة التي تدفع الآن وبين التي كان يفترض دفعها لولا التآكل، تزداد كلما ازداد الاجر حيث تصل هذه النسبة على اجر يعادل ضعف الاجر المتوسط، حوالي ٥٠ بالمئة تقريبا (**المصدر نفسه**).

اما على صعيد مستوى الحياة العام، فتفيد المعطيات انه حصل انخفاض بنسبة تقارب ٧,٥ بالمئة في العام ١٩٨٤ (**هآرتس**، ٢٠/١/١٩٨٥). اما الاستهلاك الفردي للشخص فانخفض في العام ١٩٨٤ بنسبة ٥,٤ بالمئة (**يديعوت احرونوت**، ١/١/١٩٨٥).

(ب) السياسة الاقتصادية والمعطيات الاحصائية لعام ١٩٨٤: كانت «صفقة الرزمة» التي تم التوقيع عليها في اوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، ابرز مؤشرات الخطة الاقتصادية الجديدة لحكومة التكتل القومي للحد من التضخم وارتفاع الاسعار في الاقتصاد. لكن معظم المراقبين، بمن فيهم اطراف حكومية، يؤكد على ان «التجميد» ليس كافيا، وحده، لكي يسترد الاقتصاد عافيته المتدهورة. ويتفق هؤلاء على انه اذا لم تمض الحكومة قدما في تنفيذ قرارها المبدئي بتقليص الميزانية بمقدار ١,٥ مليار دولار، فان كل جهودها،والتي بلغت ذروتها في صفقة الرزمة، ستذهب هدرا. وقال هؤلاء ان صفقة الرزمة هي مجرد مهلة زمنية مريحة للاقدام على خطوات اخرى اكثر حسما، وعلى رأسها التقليص.

على هذا الصعيد، كانت حكومة التكتل القومي قد اتخذت قرارا لدى تشكيلها بتقليص الميزانية بمبلغ مليار دولار. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، عادت الحكومة وقررت من حيث المبدأ تقليص الميزانية بحوالي ٥٥٠ مليون دولار ابتداء من السنة المالية المقبلة وعلى مدار عامل كامل. لكن التنفيذ على هذا الصعيد مازال مخيبا للآمال حتى الآن. فوفقا لصحيفة الاتحاد (٣/١٢/١٩٨٤) فان ما نفذ من قرارات الحكومة على صعيد تقليص ميزانيتها لم يتجاوز ٣٧٥ مليون دولار، بينما الحديث يدور عن تقليصات بحجم ١,٥ مليار دولار. وفي تشرين الثاني (نوفمبر)، وازاء الخلافات التي برزت بين الوزراء بشأن تقليص ميزانيات وزاراتهم، وفقا لقرار الحكومة المبدئي، قررت حكومة التكتل القومي تكليف لجنة رباعية مؤلفة من الوزراء موداعي ويقعوبي ووايزمان و آرنس بمهمة بحث حجم التقليص في الميزانية الخاصة لكل وزارة على حدة.

من ناحية اخرى، ومع اقتراب انتهاء العمل «بصفقة الرزمة»، نشرت الصحف الاسرائيلية ما اسمته بالخطوط الرئيسية لبرنامج وزارة المالية لفترة ما بعد «الرزمة». وتضمن هذا البرنامج ما يلي (**الاتحاد**، ٣٠/١٢/١٩٨٤):

١ ـ ستقلص الحكومة «السوبسيديا» (الدعم الحكومي للسلع) الى نسبة ٢٥ بالمئة من السعر للمستهلك.

٢ ـ زيادة نسبة الضرائب والرسوم المختلفة.

٣ ـ فرض قيود ورسوم جديدة على التعامل بالعملات الاجنبية، وعلى الاستيراد، بهدف الحيلولة دون تقليص احتياطي العملة الصعبة.

٤ ـ خلال فترة البرنامج (سنة كاملة) ترفع الاسعار بشكل تدريجي وبدون قفزات. وبعد انتهاء فترة الصفقة الحالية، تباشر الحكومة بتخفيض الاجور تدريجيا، بحيث تصل القيمة الحقيقية للاجر الى ما كانت عليه العام ١٩٨٢.

٥ ـ تواصل الحكومة تقليص نفقاتها وفقا لقراراتها في هذا الشأن، كما تسعى الى امتصاص مليار دولار آخر عن طريق فرض رسوم وضرائب جديدة وزيادة نسبة ما هو قائم منها.

وربطت الاتحاد (**المصدر نفسه**) بين هذا البرنامج (غير المصادق عليه رسميا) وبين المذكرة التي ارسلها وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، الى رئيس الوزراء، شمعون بيريس، وتضمنت ملاحظات وتوصيات بشأن اوضاع اسرائيل الاقتصادية والسياسة الاقتصادية المتبعة، «كشرط» للاستجابة لطلبات اسرائيل على صعيد المعونات المالية والعسكرية والاقتصادية.

وبينما كانت الحكومة تتحدث، على لسان وزير المالية، عن ان تقليص الدعم الحكومي للمواد الغذائية الاساسية امر لا مفر منه، ذكرت الصحف (**هآرتس**، ١٤/١١/١٩٨٤) ان الحكومة وعدت كبار المصدرين باضافة مبلغ ٢٥ مليار شيكل الى «الصندوق الخاص من اجل التصدير» كدعم للصادرات للحفاظ على ربحيتها. واصبح اجمالي المبلغ الموظف في هذا